مشروع السمرلاند متوقف منذ ٢٠ عاماً!

محافظ طرطوس: دعونا المستثمر ولم يحضر والسياحة أنذرته مرتين

طرطوس- الوطن

سبق أن كتبنا أكثر من مرة عن مشروع السمرلاند السياحي الذي يقع على شاطئ البحر مباشرة شمال طرطوس وعلى مساحة عدة دونمات تعود لملكيات خاصة مع وجود إشارة لمصلحة وزارة السياحة تفيد بعدم الإفراز وبيع المشروع، ورغم أن المشروع حصل على رخصة تشييد سياحية (مجمع سياحي استثماري يضم ٨٠٠ شاليه وفندق ٤ نجوم يضم ٢٢٦ سريراً بمساحة طابقية ٧٠٠٠ م٢ ومطاعم ومدينة ملاه) نهاية عام ١٩٩٥ وبوشر به منذ ١٩٩٦فإن نسبة التنفيذ لم تتجاوز العشرة بالمئة (أنجزت ١٦٢ شاليهاً على الهيكل) وتوقف العمل منذ ١٩٩٩ وفي الفترة الأخيرة تم تجميد رخصة الإشادة السياحية الممنوحة للمشروع من وزارة السياحة بعد هذا التوقف الذي يعود سببه إلى وجود خلافات حادة بين الشركاء.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أكد توقف المشروع منذ سنوات عديدة، مضيفاً: وطرحناه ضمن المشاريع المتعثرة في اجتماع رئاسة مجلس الوزراء فأحيل إلى وزارة السياحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة ثم طرح في اجتماع المجلس الأعلى للسياحة في ٢٠١٨/١/٢٥ لاتخاذ قرار باستملاك المشروع مع الأرض لإعادة عرضه وطرحه للاستثمار فتم تكليفنا بدعوة المستثمر للمحافظة من أجل الالتزام بتنفيذ المشروع واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حال عدم التزامه.

وبين أن المحافظة قامت بدعوة المستثمر أكثر من مرة ولكنه لم يلتزم بالحضور وتم تكليف مدير السياحة والمعنيين في مجلس بلدة السودا والأمانة العامة للمحافظة للكشف على واقع المنشأة فتبين أن المشروع قد تم تنفيذه بشكل مخالف لمخططات رخصة التشييد السياحية وذلك بتعديل توضّع الشاليهات وتشييد طابق إضافي في الأبراج بعد ذلك تم إعلام وزارة السياحة بذلك بموجب كتبنا ذوات الأرقام /١٨٥٩/ تاريخ ٢٠١٨/٥/١٥ والكتاب رقم /٣٨٢١/ تاريخ ٢٠١٨/٥/٢٨ كما أعلمنا وزارة الإدارة المحلية بكتب مماثلة وكذلك رئاسة مجلس الوزراء بموجب كتابنا /٣٧٤٩/ تاريخ ٢٠١٨/١٢/١١ اقترحنا بموجبه عرض المشروع في اجتماع المجلس الأعلى للسياحة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ومؤخراً قامت وزارة السياحة بتوجيه إنذارين إلى الشركة صاحبة المشروع وأعطتها مهلة شهرين لتعديل رخصة التشييد السياحية.

وبغية معالجة وضع المشروع شدد المحافظ على مقترح المحافظة السابق بعرض المشروع في اجتماع المجلس الأعلى للسياحة لاتخاذ قرار باستملاك المشروع مع الأرض لإعادة عرضه وطرحه للاستثمار علماً أنه من الضروري ألا يبقى المشروع متوقفاً.

المعرض الدولي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات برعاية سيريتل

سلمور: المعرض فرصة لعرض آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال الاتصالات والإنترنت والتطبيقات

رامز محفوظ

تحت رعاية شركة سيريتل والهيئة الناظمة للاتصالات والبريد وMTN أقيم بالأمس المعرض الدولي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على أرض مدينة المعارض في دمشق، بمشاركة عدد من شركات الاتصالات والانترنت.

رئيس قسم الإعلام في شركة سيريتل علاء سلمور أكد أنه وانطلاقاً من دعم شركة سيريتل الدائم لقطاع التكنولوجيا وسعياً منها لتنشيط قطاع الاتصالات والانترنت الذي يعتبر جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني، تشارك الشركة برعاية المعرض الدولي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المقام على أرض مدينة المعارض بدمشق.

ولفت سلمور إلى أن المعرض يعتبر فرصة لعرض آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال الاتصالات والإنترنت والتطبيقات، مشيراً إلى أن الشركة تسعى من خلال المعرض إلى توثيق التعاون مع الشركات الموجودة لتبقى حاضرة وبقوة في مواكبة التطور التكنولوجي.

ونوه سلمور بأن شركة سيريتل حاضرة بجناحها لتشارك زائري المعرض العديد من منتجاتها ومنها: ياهلا شباب – ياهلا على كيفك – تطبيق ishow – بطاقات سيريتل جديدة – تبديل شرائح البطاقات إلى سوبر سيرف 4G، وذلك ليتمتع زبائننا بالانترنت الأسرع في سورية، مضيفاً بأن سيريتل ستقدم كذلك باقات انترنت ودقائق اتصال كهدايا للزبائن، إضافة لوجود فريق من مركز red الترفيهي الذي سيشارك زبائن الجناح العديد من الألعاب الالكترونية الفريدة من نوعها.

> باقات انترنت ودقائق اتصال هدايا للزبائن

شرط منحاز للنساء في مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية

عضو مجلس شعب يخاطب رئيس الحكومة بمبررات إلغائه.. والتعليم العالي: مستمرون بإدراج الشرط ما لم تصلنا توجيهات جديدة

فادي بك الشريف

جدل كبير تجدد بين حملة شهادة الدكتوراه في البلاد وذلك حول تعميم رئاسة مجلس الوزراء القاضي بإضافة شرط تأدية الخدمة إلى مسابقة الهيئة التدريسية المتوقع صدورها خلال الأشهر القادمة رغم وجود مكرمة خاصة لأعضاء الهيئة التدريسية بإعفائهم وندبهم إلى الجامعات.

ولغاية تاريخه مازال الأمر موضع نقاش في أروقة التعليم العالي والبحث العلمي والتي صرحت مصادرها مؤخرا بالتوجه نحو إضافة الشرط في نص الإعلان الجديد الذي يدرس حالياً، علما أنه تم تشكيل لجنة من التعليم العالي لدراسة جميع التخصصات المرفوعة من الجامعات لمنع حدوث أي تلاعب أو تفصيل لاختصاصات على مقاس البعض، وخاصة أن عدداً من الجامعات لم ترسل بعد احتياجاتها من أعضاء الهيئة التدريسية، ما يعطي مؤشراً على وقت كبير قد يستغرقه الإعلان عن المسابقة الموعودة لإخراجها بالشكل المطلوب

في السياق تقدم عضو مجلس الشعب محمد عجيل بكتاب خاطب به رئيس الحكومة لاستبعاد هذا الشرط الذي اعتبره أن سيحرم الجامعات من عودة الدكاترة الموجودين خارج القطر وسيقصي جميع الذكور (ماعدا الوحيد) وستبقى المسابقة للنساء فقط في الوقت الذي تترنح اختصاصات على حافة الفراغ الكامل من الأساتذة وخاصة في ظل عدم عودة ٢٠٠٠ معيد وخروج أعداد كبيرة من الأساتذة إلى التقاعد أو بسبب الوفاة

وجاء في نص الكتاب: راجعنا عدد كبير من المواطنين بعضهم حاصل على درجة الدكتوراه وبعضهم الآخر قيد المناقشة للحصول عليها، يعترضون على شرطة تأدية الخدمة الإلزامية والاحتياطية لقبول تقدمهم لإعلانات وزارة التعليم العالي للتعيين في عضوية الهيئتين الفنية والتدريسية

واعتبر عجيل الذي يشغل منصب عضو مكتب تنفيذي في الاتحاد الوطني لطلبة سورية، أنه نظراً لكون جزء من المراجعين مؤجلاً من خدمة العلم وفق الأصول والبعض الآخر ما يزال يؤدي الخدمة، وجميعهم بموجب الشرط سابق الذكر محرومون من التقدم لإعلانات الوزارة فإن بقاء هذا الشرط له منعكسات تؤدي إلى أن الغالبية العظمى من المقبولين (إن لم يكن جميعهم) في مسابقات التعيين سيكون من الإناث (أي سيستبعد جميع الخريجين الذكور باستثناء الوحيد والمعفى من خدمة العلم)، كما أن الشرط السابق يتعارض مع ما سمح به القانون لمن تمت الموافقة على تأجيله من خدمة العلم، بحيث يؤجل طالب الدكتوراه الحاصل على درجة الماجستير حتى الحصول على درجة الدكتوراه.

وأكد الكتاب أن كل من هو في الخدمة حالياً (الإلزامية والاحتياطية) وهو حاصل على شهادة الماجستير أو الدكتوراه لن يسمح له التقدم للتعيين (رغم أن جزءاً كبيراً منهم قادر على الدوام وقد يتم إنهاء خدمتهم خلال الفترة القريبة القادمة، كما أن الشرط السابق سيحول دون عودة حملة الشهادات العليا الدارسين خارج القطر للتقدم للمسابقات علماً أن عودتهم وتقدمهم للمسابقات وقبولهم فيها والتحاقهم بجامعاتهم سيؤدي حكماً إلى التحاقهم بخدمة العلم.

ومع وجود نقص في أعضاء الهيئة التعليمية في بعض الاختصاصات بسبب ظروف الحرب والحاجة للحفاظ على الكفاءات الموجودة ضمن الوطن واستقطاب ما هو موجود منها خارجه، طلب عضو مجلس الشعب توجيه وزارة التعليم والجهاز المركزي للرقابة المالية ومن يلزم لإلغاء شرط إنهاء الخدمتين الإلزامية والاحتياطية للسماح للتقدم لمسابقات وزارة التعليم العالي لتعيين أعضاء هيئة تعليمية

> جامعتان لم ترسلا احتياجاتهما بعد من أساتذة الجامعات؟!

واقترح مختصون حلول وسط بين استبعاد الشرط وإبقائه من خلال السماح للدكاترة بالتقدم «بشكل شرطي» وفي حال نجاحهم يلتحقون بالخدمة ليحضروا وثيقة التحاق من أجل استكمال التعيين وبالتالي يبقى الشرط للتعيين وليس للتقدم.

وفي السياق، بينت مصادر رسمية في التعليم العالي لـ «الوطن» أن ممثل الاتحاد في مجلس التعليم العالي طرح وجهة نظر شريحة حملة الدكتوراه، وتم عرض الموضوع في جلسة المجلس الماضية، مؤكدة أن جواب الوزارة هو تقيدها بالقواعد الناظمة، إلا في حال صدور توجيه جديد مغاير من رئاسة الحكومة.

وبينت المصادر أن جامعتي (دمشق والفرات) لم ترسلا حتى تاريخه احتياجاتهما من أعضاء الهيئة التدريسية، مشيرة إلى أن الوزارة ستدرس الاحتياجات الواردة من الجامعات بشكل تدريجي.

عضو مكتب تنفيذي يتحدث عن مشاكل القنيطرة مع تكامل.. ومدير التموين: الحل سهل

القنيطرة - خالد خالد

فوجئ عدد كبير من أبناء محافظة القنيطرة بإلغاء دورهم على الغاز، بعد أن تم تحديد آخر معتمد تم استلام الأسطوانة منه عنواناً ثابتاً للمواطن إن لم يقم بتحديد معتمد آخر، وبالفعل لم يستبدل كثير من المواطنين السورية للتجارة في محافظة القنيطرة لأن مخصصاتها جيدة وشبه يومية وكانت قبل اعتماد شركة التكامل لمبدأ الرسائل الجهة الوحيدة التي تقوم بتأمين مادة الغاز لجميع مناطق وقرى المحافظة.

وخاب ظن عدد كبير من أبناء المحافظة عندما قامت شركة تكامل بتحديث برنامجها بعد أن أدخلت مواد (سكر – رز – زيت – شاي) ليفاجؤوا بطلب الشركة بتحديد معتمد جديد لاستلام مخصصاتهم الشهرية من الغاز بعد أن كانت السورية للتجارة هي المعتمد الذي لم يطلب المواطن تغييره بمعتمد آخر.

وأكد مواطنون أنهم لم يستلموا أي اسطوانة منذ ٢٠ كانون الأول وعلى أمل أن تصلهم الرسالة الموعودة!

أما بالنسبة لشكاوى المعتمدين فقد أوضح أحدهم أنه بقي ١٨ يوماً من أجل تسليم اسطوانتين فقط، ولم يسمح له بالتعبئة لحين الانتهاء من كامل الكمية حسب التعليمات الجديدة، متسائلاً لماذا لا يتم السماح للمعتمدين ولمن بلغ نسبة توزيعه ٧٥ بالمئة من الكمية المحملة من وحدة التعبئة، باستجرار المادة من جديد كون المعتمد يتحمل نفقات كأجور المحل وضريبة للوحدة الإدارية عدا عن أجور يد عاملة، واشتكى آخر من أنه بقي خمسة أيام في وحدة التعبئة ولكن لم يتم تلبية طلبه، ليترك ذلك تساؤلاً عن المبررات التي حرمته من استلام مخصصاته أم أن هناك محسوبيات وتفضيل معتمدين على غيرهم؟

ومن شكاوى أبناء المحافظة عملية مراجعة مراكز إصدار البطاقة الذكية لتسجيل الأولاد الذين لم يحصلوا على البطاقة الشخصية، حيث هناك كثير من العوائل تتكون من سبعة ولكن أعمار الأولاد دون الرابعة عشرة ولدى استلامهم للمواد المقننة لم يحصلوا إلا على ٢ كغ من السكر وواحد كغ من الرز، مؤكدين بأنهم عندما أصدروا البطاقة قدموا كل الوثائق (البطاقة العائلية والبيان العائلي) ويتساءلون بحسرة عن تعطيلهم عن أعمالهم ومراجعتهم المراكز وحالات الانتظار والازدحام وقتل الوقت لتثبيت بيانات قدموها سابقا لهذه الشركة وفي مصلحة من يصب هذا الأمر؟! علماً أنه لم يتبق سوى مركز واحد على أرض المحافظة وآخر في تجمعات النازحين بريف دمشق.

وجدد عضو المكتب التنفيذي المختص فرج صقر تأكيده على المشاكل التي يعاني منها أبناء محافظة القنيطرة على أرض المحافظة والوحدات الإدارية التابعة لها في ريف دمشق مع شركة التكامل

حيث يواجهون صعوبة في الحصول على مادة الغاز لعدم وصول الرسائل النصية من قبل شركة التكامل، رغم تأكيد الشركة بالعمل على إنصاف المواطنين في التوزيع العادل، إلا أن الملاحظ في التطبيق وجود مواطنين لم يحصلوا على جرة غاز منذ أربعين يوما ورغم ذلك لم تصلهم أي رسالة نصية على جوالاتهم، إضافة إلى ذلك عامل آخر على أرض المحافظة في المنطقة الجنوبية وهو عدم وجود تغطية للجوالات في تلك المناطق لأسباب تتعلق بشركة الاتصالات وخصوصية المنطقة وهذا معوق آخر لوصول المادة، علماً أن هذا الموضوع قد أخذ حيزا كبيراً من نقاشات اللجنة الفرعية للمحروقات مع مدير فرع الغاز بدمشق وريفها والذي أكد أنه جهة تنفيذية وغير معني بعملية إرسال الرسائل للمواطنين والتي تعود لشركة تكامل وهذا الموضوع بحاجة إلى استثناء.

أما بالنسبة إلى المواد التموينية فيؤكد عضو المكتب أنه طالما قام المواطن باستخراج البطاقة مزودا مراكز إصدارها بكافة البيانات الشخصية والعائلية فلماذا لم تثبت الشركة هذه البيانات ولماذا يضطر المواطن إلى تقديم بيانات مثبتة سابقاً؟

وأشار مدير التجارة الداخلية علي زيتون إلى أن حل مشكلة توزيع الغاز سهلة جداً وبحيث يتم اعتماد عنوان المواطن حسب استلامه لمخصصاته من المازوت، وهذا الإجراء يضمن وصول المادة لكافة المواطنين.

آلية التوزيع عبر البطاقة الذكية ترهق المواطنين في ظل شح المواد وقلة الموظفين

السويداء- عبير صيموعة

جاء تطبيق آلية العمل بالبطاقة الذكية والإجراءات الأخيرة التي اتبعتها الجهات المعنية لتزيد من شقاء المواطن في تأمين أبسط احتياجاته المعيشية عندما سعت تلك الجهات سعيها تحت مسوغ التنظيم وتلبية مخصصات المواطنين ومنع الاحتكار والمتاجرة والابتزاز لتكون النتيجة عدم حصول المواطن على أبسط حقوقه سواء من مادة الغاز أو من المواد التموينية أو حتى مازوت التدفئة في ظل عدم توفر المواد المخصصة ضمنها بالكميات الكافية أو حتى دون تجهيز قاعدة العمل التي يجب أن تقوم عليها عملية تطبيق آلية التخصيص حيث إن السجلات الموضحة لعمل لجنة المحروقات الفرعية بيّنت أن الكميات الموزعة من أسطوانات الغاز على البطاقات الأسرية لم تتجاوز الـ٧٠ ألف أسطوانة خلال شهرين من أصل ١٢٨ ألف بطاقة أسرية في السويداء، مما يثبت بالمطلق أن الكميات الشحيحة هي من كان وراء الإشكالية في حال تغاضينا عن أخطاء العاملين في شركة تكامل، وما تمت الإشارة إليه بعملية توزيع مادة الغاز يندرج هو الآخر على مازوت التدفئة ورغم بداية الشهر الثالث من العام ما تزال الكميات الموزعة دون المطلوب إذ تحتاج آلية التوزيع إلى ما يزيد على ٢٧ مليون لتر لإكمال الدور الثالث، أما قضية المواد التموينية من سكر ورز وشاي فهي الإشكالية الأكبر، حيث يظهر عجز البطاقة الذكية عن تأمين مخصصات المواطنين من تلك المواد في ظل شح الكميات الواردة إلى صالات الشركة السورية للتجارة، فضلاً عن عدم تأمين الكادر العامل ضمن صالاتها والذي يقع على عاتقه فرز وتوضيب وتوزيع المواد خاصة إن علمنا بوجود صالات على ساحة المحافظة يتناوب على إدارتها وتسيير عملها موظف واحد ينتقل من صالة إلى أخرى ومن قرية إلى أخرى؟

مواطنون أمام مركز شركة تكامل في السويداء أكدوا لـ«الوطن» أن آلية العمل المتبعة زادت من إنهاكهم وأعبائهم وأوقعتهم في عوز جراء الإجراءات الورقية والروتينية، إضافة إلى الأخطاء الكثيرة التي حرمت الكثير من المواطنين من الحصول على مخصصاتهم من كافة المواد الموزعة على البطاقة مؤكدين أن المواطن بات حقلاً للتجارب سواء أكانت التجربة ناجحة أم فاشلة وهو الحلقة الأضعف والخاسر الأكبر في أي تجربة في ظل عدم توفر المواد بالكميات المطلوبة.